التدريب والتعليم التقني والمهني في اليمن

دراسة سوسيولوجية تحليلية

د. سالم محمد سعيد الشمسي [1]

[1] أستاذ علم الاجتماع المشارك

كلية التربية جامعة عدن

2003
١٤٢٤
جامعة الأندلس
العلوم والتقنية
Alandalus University For Science & Technology

(AUST)

ISSN : 2410-1818

التدريب والتعليم التقني والمهني في اليمن

دراسة سوسيولوجية تحليلية

الملخص :

تبرز أهمية التعليم الفني والتدريب المهني من دوره المحوري في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، باعتباره أحد الأدوات الرئيسية في تكوين الكوادر البشرية وأهم الآليات المتبعة لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، ويتناسب هذا النوع من التعليم وطبيعة فرص العمل التي تولدها القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تتكيف مع طبيعة التحولات السريعة للتقنية وثورة المعلومات، انطلاقا من حقيقة مؤداها أن الاستثمار في البشر هو غاية ووسيلة لعمليه النهوض الحضاري.

ولعل أهم أهداف هذه الدراسة تتمثل بتشخيص واقع التدريب والتعليم التقني والمهني في اليمن تشريعيا ومؤسسيا ووظيفيا إضافة إلى تحليل العلاقة بين مدخلات التدريب والتعليم التقني والمهني ومخرجاته وتحديد أوجه القصور والاختلالات التى يعاني منها للعمل على تلافيها مستقبلا حيث إن الوضع التعليمي في اليمن وخاصة من حيث الكيف أو النوعية لا يزال في وضع متدني ما يعني عدم قدرته على تلبية متطلبات التنمية لشكل امثل بفعل الثورة التكنولوجية حيث أن تطور التعليم والبحث العلمي لا يتحقق من خلال زيادة زيادة أعداد المنشات التعليمية أى الاعتماد على معيار الكم فقط وان كان ذلك ضروريا، خاصة مع زيادة عدد السكان وإنما أيضاً من خلال التلازم بين الكم والنوع أو الكيف وتأسيسا على ذلك فان واقع التنمية البشرية في اليمن بحسب التقرير الوطني الرابع الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، يشير إلى ارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب من خلال ارتفاع أعداد الشباب الباحثين عن العمل سنويا، وعجز النمو الاقتصادي في الإسهام بشكل فوري وتلقائي في خلق فرص العمل، وندرة الإمكانيات التمويلية اللازمة لتنفيذ برامج تمويل المشاريع الصغيرة والأصغر، بالإضافة إلى التدني الشديد في عملية التأهيل التقني والمهني للشباب على نحو أفقدهم الفرص الممكنة في سوق العمل وخاصة الخارجية، إضافة إلى ضعف التنسيق بين مدخلات ومخرجات التعليم وبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية خاصه وان المجتمع اليمني هو مجتمع مهني وحرفي إنتاجي منذ القدم ولعل أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يتمثل بعدم وجود توازن بين مدخلات التعليم التقني والمهني ومتطلبات التنمية من جانب آخر إضافة إلى أنه لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الإطار القانوني للتعليم التقني والمهني وبين الأطر المؤسسية القائمة والمنبثقة عنه على الرغم من أن نشأة التعليم التقني والمهني في اليمن تعود إلى منتصف القرن العشرين تقريبا إلا أن هذا النوع من التعليم لم يحظ بالاهتمام في مرحلة ما بعد قيام الثورة اليمنية حيث تم التركيز على نظام التعليم العام والجامعي والهدف هو الحصول على الوظيفة الإدارية مع غياب التركيز على الوظيفة المهنية.

ISSN : 2410-1818

Abstract :

The summary of the study: The importance of technical education and vocational training is reflected in its pivotal role in economic and social life as one of the main tools in the information of human resources and the most important mechanisms used to combat poverty and achieve sustainable development. This type of education is suited to the nature of employment generated by different economic sectors, and the information revolution, based on the fact that investment in human beings is an end and a means of the process of civilizational advancement. The most important objectives of this study are to diagnose the reality of training and technical and vocational education in Yemen in the terms of legislative, institutional and functional, as well as to analyze the relationship between the inputs of training and technical and vocational education and its outputs and identify the shortcomings and imbalances that it suffers to avoid in the future as the educational situation in Yemen especially in terms of quality that is still at a low level, which means that it is unable to meet the requirements of development optimally because of the technological revolution. As the development of education and scientific research cannot be achieved by increasing the number of educational facilities, by relying on the criterion of quantity only, and this is necessary, especially with the increase in the population numbers but also through the correlation between quantity and quality and based on this, the reality of human development In Yemen, according to the fourth national report issued by the Ministry of Planning and International Cooperation, indicates the high rates of unemployment among young people through high numbers The inability of economic growth to contribute immediately and automatically to

job creation, the paucity of financing possibilities to implement microfinance and microenterprise programs, as well as the very low level of technical and vocational rehabilitation of young people, thus losing opportunities In addition to the weak coordination between the inputs and outputs of education and programs of social and economic development, especially since the Yemeni society is a professional and productive society since ancient times. Perhaps the most important finding of the study is the lack of balance between technical and vocational education inputs and development requirements. on the other hand, and in addition to that there is still a big gap between the legal framework of technical and vocational education in Yemen dating back to the mid-twentieth century almost, but this kind of education did not receive the attention at the stage after the revolution in Yemen, where the emphasis was placed on the general and university education system. The aim is to obtain administrative job with no focus on professional job.

ISSN : 2410-1818

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أولاً: مقدمة عامة عن الموضوع وأهميته

تعاني عملية التدريب والتعليم المهني والتقني في اليمن من اختلالات بنيوية ووظيفية عديدة؛ إذ لم تحظ بالاهتمام الكافي خلال المراحل السابقة حيث كانت تنشأ وزارات وأجهزة مؤسسية لهذا الغرض وسرعان ما يتم إلغاؤها أو دمجها بأجهزة وهياكل مؤسسية أخرى الأمر الذي أوجد نوعا من التخبط والإرباك في تحديد الموقف من عملية التدريب والتعليم المهني والتقني والهدف منه وهو ما أدى إلى ضعف مدخلاته وتلاشي مخرجاته وفي الفترة الأخيرة بدأت تتشكل بوادر وملامح للاهتمام بهذا النوع من التعليم حيث أنشئت العديد من كليات المجتمع والمراكز الفنية التخصصية وبدا الشباب بالإقبال والالتحاق بهذه المؤسسات التعليمية المهنية لكن ذلك لا يزال في الحدود المتدنية ولم تتبلور خارطة واضحة للدور المعول على عملية التدريب والتعليم المهني والتقني في رفد عملية التنمية وسوق العمل الداخلية والخارجية بالقوى العاملة والمؤهلة مهنيا وتقنيا بما يؤدى إلى إنعاش برامج التنمية المستدامة باعتبار الإنسان هدف التنمية ووسيلتها - خصوصاً في ظل حدوث تغيرات متسارعة في أساليب العمل والإنتاج التي تجعل من عملية التأهيل وإعادة التأهيل التحدي الأساس الذي يتوجب مواجهته من كافة الأنظمة الاجتماعية، والاقتصادية. كما أن المرحلة المقبلة وما تستوجبه من ضرورة دمج اقتصادنا الوطني بالاقتصاد العالمي يفرض ضرورة إكساب مؤسسات العمل والإنتاج القدرة الكافية على المنافسة والتقيد بضوابط النجاعة الاقتصادية بكل مستلزماتها، والتي يعتبر التعليم الفني، والتدريب المهني في مقدمتها، يضاعف من ذلك ما تشهده اليمن من تحولات اقتصادية، والاتجاه نحو تشجيع الاستثمارات المحلية، والخارجية في ظل اقتصاد يعاني من ارتفاع نسبة البطالة وارتفاع معدل النمو السكاني، ومعدل الإعالة الاقتصادية، وفي نفس الوقت يمتلك إمكانيات اقتصادية مناسبة، حيث يؤكد خبراء ومسؤولون أن الأوضاع القائمة في اليمن تجعل من النهوض بالتعليم الفني والتدريب المهني وتوسيع قاعدته وتطوير نوعيته أمر في غاية الأهمية، ويفترض أن يكون في صدارة اهتمامات الدولة التي وللأسف الشديد لم تعط هذا

ISSN : 2410-1818

النوع من التعليم والتدريب مكانته المناسبة بما يواكب التطورات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في اليمن، إلا أنها في الآونة الأخيرة أدركت أن التعليم الفني، والتدريب المهني يعد من بين القطاعات الاستراتيجية التي يجب أن تحظى باهتمام خاص للنهوض به وتطويره، وخطت في سبيل ذلك خطوات لا بأس بها، من أبرزها إنشاء وزارة التعليم الفني، والتدريب المهني في العام ٢٠٠١م.

ومن هذا المنطلق تكمن أهمية هذه الدراسة من كونها تسعى إلى بلورة رؤية علمية حول واقع التدريب والتعليم التقني والمهني في اليمن وآفاق تطوره المستقبلي والذي لا يزال يعاني من اختلالات وقصور بنيوية ووظيفية تعكس عدم الاهتمام والإدراك لأهمية هذا النوع من التعليم في رفد عملية التنمية بالكوادر المؤهلة بما يواكب عملية التطور المجتمعي ولذلك يمكن القول ان ضعف مدخلات هذا النوع من التعليم يعود إلى أن مخرجاته لا تحظى بالاهتمام في تامين فرص الحصول على عمل مناسب ولا تجد سوقا جاذبة يؤمن العيش الكريم لمنتسبيه سواء في القطاعات الرسمية أو الخاصة ولذلك صار يمثل مصدرا إضافيا لتوليد البطالة إلى جانب مخرجات التعليم العالي والأكاديمي، علي الرغم من أن التعليم الفني والتدريب المهني دوره محوري في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، باعتباره أحد الأدوات الرئيسية في تكوين الكوادر البشرية وأهم الآليات المتبعة لمكافحة الفقر والبطالة. ويتناسب هذا النوع من التعليم مع طبيعة فرص العمل التي تولدها القطاعات الاقتصادية المختلفة الناتجه عن التحولات السريعة للتقنية وثورة المعلومات، ويواكب احتياجات سوق العمل.

ثانيا: اشكالية الدراسة

تتمثل الإشكالية الرئيسية التي تعاني منها اليمن بعدم القدرة على بلوغ أهداف التنمية الشاملة والمستدامة كما هو الحال في العديد من التجارب الدولية الناجحة على الرغم من أن هناك العديد من الخطط والاستراتيجيات التي توضع لهذا الغرض، وتكشف الوقائع المشاهدة لعملية التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن حتى الوقت الراهن أنه بهذه البنية والآليات عاجز عن الوفاء باحتياجات سوق العمل وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فمساحة هذا التعليم محدودة في منظومة التعليم في اليمن.

ISSN : 2410-1818

ويرصد المجلس الأعلى لتخطيط التعليم لاختلالات في تنظيم هيئات التعليم الفني ومنها اختلال التوازن لخدمات التعليم الفني والتدريب المهني بين الريف والحضر وبين الذكور والإناث، واختلال التوازن بين مدخلات التعليم المهني والتعليم الثانوي من ناحية، والتعليم التقني والتعليم الجامعي من ناحية ثانية، ، فضلا عن غلبة الدراسات النظرية على التطبيقية والتركيز على عدد من التخصصات وغياب تخصصات أخرى ذات أهمية وأولوية، وعدم مراعاة الميول والاستعدادات للطلاب عند توزيعهم على التخصصات في القبول، واختلال التوازن بين مخرجات التعليم الجامعي والتعليم الفني والتقني الذي أدى إلى قلب هرم القوى العاملة لصالح التعليم الجامعي .

تأسيساً على ما تقدم يمكن بلورة مشكلة الدراسة وصياغتها في التساؤل الرئيس الآتي:

- **ما مدى ملاءمة مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني لاحتياجات سوق العمل وخطط التنمية في اليمن ؟**

ثالثا: أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف العلمية والعملية المرتبطة بقضايا التدريب والتعليم التقني والمهني في اليمن ويمكن إيجازها بما يلي :

١) تشخيص واقع التدريب والتعليم التقني والمهني في اليمن تشريعيا ومؤسسيا ووظيفيا.
٢) تحليل العلاقة بين مدخلات التدريب والتعليم التقني والمهني ومخرجاته في سوق العمل وفي برامج التنمية عموما.
٣) إبراز أهمية التدريب والتعليم التقني والمهني في رفد عملية التنمية والتطور المجتمعي.
٤) لفت انتباه القائمين على هذا النوع من التعليم إلى القصور والاختلالات التى يعاني منها للعمل على تلافيها مستقبلا.
٥) زيادة مستوى الوعي المجتمعي بأهمية هذا النوع من التعليم وتحفيز القطاعات الشبابية على الانخراط فيه .
٦) استشراف آفاق التطور المستقبلي للتدريب والتعليم التقني والمهني في اليمن .

ISSN : 2410-1818

٧) وضع الحلول والمعالجات اللازمة للمشاكل المنظورة أمام عملية التدريب والتعليم التقني والمهني.

رابعا : مفاهيم الدراسة

اتساقا مع موضوع الدراسة تكمن أهمية تحديد النسق المفاهيمي للدراسة إجرائيا من كون هذه المفاهيم لها صلة عملية بموضوع الدراسة حيث تتخلل تسمية وزارة التعليم والفني والتدريب المهني الإطار المؤسسي المعني بهذا النوع من التعليم ولذلك من المهم معرفة مدلولاتها العلمية ومقاربتها مع الواقع العملي ويمكن تحديدها بما يلي:

التعليم المهني والتقني: هو ذلك النوع من التعليم والتدريب النظامي الذي يتضمن إعداداً تربوياً، وتوجيهاً سلوكياً، والذي تقوم به مؤسسات تعليمية نظامية بمستوى المرحلة الثانوية، وبمستوى التعليم الواقع بين الثانوية والجامعة؛ بهدف إعداد عمال ماهرين مهنيين وتقنيين في مختلف التخصصات الصناعية والزراعية والبيطرية والإلكترونية والصحية والإدارية والتجارية ونحوها، ولهم القدرة على التنفيذ والإنتاج، وما يتطلبه هذا التعليم من تدريب مصاحب للمعارف النظرية.

وتضمنت المادة الأولى من اتفاقية التعليم التقني والمهني التي اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) أن التعليم التقني والمهني يعني جميع أشكال ومستويات العملية التعليمية التي تتضمن ـ بالإضافة إلى المعارف العامة ـ دراسة التقنية والعلوم المستقلة بها، واكتساب المهارات العلمية والدرايات والمواقف والمدارك المتصلة بالممارسة المهنية في قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية (). ويقع تحت هذا المصطلح المفاهيم الأساسية المستخدمة في الدول العربية.

ويقصد بأشكال التعليم الفني والتدريب المهني في هذا البحث: التعليم النظامي للمستويات الآتية: مستوى دبلوم التدريب المهني، ومستوى الثانوية المهنية، ومستوى الدبلوم التقني، والتي تقدمها المعاهد المهنية والتقنية الحكومية ().

وهكذا فإن التعليم التقني والمهني اصطلاح شامل يشير إلى العملية التعليمية التدريبية التي تتضمن بالإضافة إلى التعليم النظري العام دارسة التقنية والعلوم المتعلقة بها لاكتساب المهارات.

ISSN : 2410-1818

أما الاستخدام الرسمي في اليمن فيستخدم مصطلح "التعليم المهني"، حيث عرفته المادة (٢) من قانون التعليم الفني والتدريب المهني الصادر في عام ٢٠٠٦ بأنه: "(جميع أشكال مستويات العملية التعليمية التي تتضمن بالإضافة إلى المعارف العامة دراسة التكنولوجيا والعلوم المتعلقة بممارسة المهنة في شتى الاختصاصات)" ().

التعليم المهني: ويقصد به التعليم والتدريب النظامي الذي تقدمه المعاهد الثانوية المهنية المصمم لتنمية المهارات والمعلومات المهنية للطالب، المعتمد على معلومات نظرية، وعلى تدريبات مكثفة. وتبلغ مدته بين سنتين، وثلاث سنوات دراسية، وذلك لإعداد العمالة الماهرة.

ويعد التعليم المهني حلقة وصل بين العمالة التقنية، والعمال غير الماهرين في هرم القوى العاملة.

عرفت المادة (٢) من قانون التعليم المهني والتدريب المهني الصادر في عام ٢٠٠٦ التعليم والتدريب المهني بأنه:" (جميع أشكال مستويات العملية التعليمية المهنية التي تتضمن بالإضافة إلى المعارف العامة والعلوم والتقنيات (التكنولوجيا) اكتساب المهارات والمواقف العملية المتعلقة بممارسة المهنة في مجالات الحياة المختلفة).

التدريب المهني: لعل ما يلزم توضيحه هو أن لفظ التدريب عملية مصاحبة لصنوف التعليم والتعلم تعتمل في المؤسسات التعليمية، أو في المعاهد المهنية والتقنية، أو عن طريق التعليم والتعلم الاجتماعي؛ بوصفه ضرورة لمساعدة المتعلم على التعلم، كما أن التدريب بصفة عامة لا يرتبط بمرحلة تعليمية، أو بمركز تدريبي، أو بفئة أو جهة مستهدفة من المجتمع فحسب، وإنما أيضاً قد تعتمل في مواقع العمل والإنتاج، أو ما شابه. بيد أن مصطلح التدريب المهني في سياق التعليم المهني يتضمن معنى محدداً، حسبما يأتي بيانه.

التدريب: يعرف التدريب بأنه عملية تعليم وتعلم تمكن الفرد من إتقان عمله أو مهنته في أقصر وقت وبأقل جهد، أو هو: عملية إكساب الأفراد المعلومات والمعارف الوظيفية التخصصية

ISSN : 2410-1818

والتدريب هنا يركز على زيادة القدرات والمهارات لدى المتدرب ويقاس فاعليته عند الأفراد بمقدار تقدمه في العمل وليس ما يعرف من معلومات؛ لذلك فهو يركز على الفرد أولا والموضوع ثانياً ().

أما التدريب المهني فهو عملية تشمل المستوى التنفيذي فقط، فينصب على العمليات المهنية المتصلة بالآلات وأداء الأعمال، كما يستهدف توفير معلومات خاصة بالوظيفة فقط، وأنه يتم في المدى القصير ().

وتستخدم منظمة العمل الدولية مصطلح التدريب المهني للدلالة على الإعداد المهني الموجه لإعداد العمالة في مستويات العمل الأساسية، الذي قد يتم في مؤسسة تعليمية، أو في مواقع العمل، أو المشاركة بينهما. و يعرف التدريب بأنه: "النشاط المستمر لتزويد الفرد بالمهارات والخبرات والاتجاهات التي تجعله قادراً على مزاولة عمل ما بهدف الزيادة الإنتاجية

خامسا : منهجية الدراسة وأدواتها: فرضت طبيعة هذه الدراسة ومشكلتها وأهدافها استخدام المناهج التالية:

١) المنهج الوصفي المسحي كأساس لجمع البيانات والمعلومات؛ بغرض تشخيص الظاهرة موضع البحث من مظاهرها المختلفة، وتحليل أبعادها المؤثرة وتفسيرها بطريقة تمكن من الوصول إلى تعميمات وحقائق تفسر مشكلة البحث وتبين مخاطرها المنظورة وغير المنظورة.

٢) المنهج التاريخي المقارن وذلك لإبراز الخلفية التاريخية لموضوع الدراسة ومقارنة مراحل التطور التاريخي للموضوع وصولا إلى المرحلة الراهنة.

٣) منهج تحليل المضمون للأطر والتشريعات القانونية الناظمة لنشأة وعمل مؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني في اليمن والدلالات النوعية لمخرجات هذا النوع من التعليم.

وتتمثل الأداة المنهجية لجمع البيانات بالوثائق والتقارير والإحصاءات الرسمية وتقارير المنظمات الدولية المتعلقة ببنية التدريب والتعليم التقني والمهني في اليمن والمؤشرات الديمغرافية والمجتمعية القائمة.

ISSN : 2410-1818

سادسا: مجالات الدراسة: وتشمل ما يلي :

١) المجال المؤسسي الجغرافي ويتمثل بمؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني في اليمن.

٢) المجال البشري ويتمثل بمدخلات ومخرجات التدريب والتعليم التقني والمهني من الكوادر البشرية وبكل مستوياته وتخصصاته.

٣) المجال الزمني ويتمثل بالفترة الزمنية منذ العام ١٩٩٠/٢٠١٤م.

المبحث الثاني : واقع التدريب والتعليم التقني والمهني في اليمن

أولا: النشأة والتطور

تعود البدايات الأولى لتأسيس التعليم المهني في اليمن إلى العام ١٨٩٥م والذي تأسست فيه أول مدرسة صناعية بصنعاء، و في العام ١٩٢٧م تأسس في مدينة عدن المعهد التجاري العدني.

وفي عام ١٩٥٢ أسس معهد الجنوب العربي التجاري في منطقة الشيخ عثمان، ولكن افتتح بصورة رسمية في عام١٩٦٢ ، وافتتح مكتب العمل مركز للتدريب المهني الصناعي، الذي تولى إجراء اختبارات لتحديد مستوى مهارة العمال العاملين في مختلف المرافق، وتقديم دورات تدريبية في عدة مجالات ().

وإلى جانب استمرار بعض أشكال التدريب الفني والتعليم المهني التي خلفها العثمانيون في مدينة صنعاء، ظهرت بعض الأشكال الأخرى أهمها: افتتاح مدرسة زراعية في صنعاء عام ١٩٣٦ ، ثم فرضت الحاجة إلى الخبرات والمهارات الجديدة إلى إنشاء مدرسة للتدريب على صناعة النسيج والتجارة والصابون في عام ١٩٣٧ ، واستقدم لها المدربون من سوريا ومصر ().

وقد تولت بعثة تعليمية مصرية وسورية عملية الإشراف والتدريس، إلا أن المدرستين انتهت بانتهاء العقود الممنوحة لتلك البعثات التعليمية والإشرافية ().

وفي عام ١٩٤٩ أنشئت مدرسة للبنات لتدريس العلوم الابتدائية والشؤون المنزلية والخياطة والتطريز، وفي عام ١٩٥٧ افتتح بصنعاء معهد صحي بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية لتدريب الممرضين والممرضات داخل المستشفيات ().

ISSN : 2410-1818

وقد حظي التعليم الفني والتدريب المهني بعد ثورة سبتمبر ١٩٦٢ في شمال اليمن، وبعد استقلال جنوب اليمن في عام ١٩٦٧ باهتمام كبير، لتأسيس قواعد التعليم الحديث وبناء المجتمع الجديد، حيث بدأت أولى خطوات التعليم المهني والتقني الحديث في شمال اليمن بصدور قانون التعليم الثانوي في عام ١٩٦٤، حيث صنف الدراسة في مرحلة التعليم الثانوي إلى: عام، وصناعي، وزراعي، وتجاري

وفي العام الدراسي ٦٥ / ١٩٦٦ظهرت تجربة فريدة في التعليم المهني تمثلت في دمجه بالتعليم النظري التقليدي، وذلك عندما افتتح الاتحاد السوفيتي (سابقاً) ثلاث مدارس في كل من صنعاء وتعز والحديدة، تمويلاً وتنفيذاً وتجهيزاً، موفراً جميع الأجهزة والمعدات والأدوات اللازمة لورش النجارة والحدادة والكهرباء والميكانيكا وغيرها.

وفي هذا الاتجاه أُفتتحت في العام الدراسي ١٩٧٠/٦٩ أولى أشكال التعليم التجاري للبنين كشعب ملحقة بمدرسة عبد الناصر الثانوية في كل من صنعاء وتعز والحديدة، ثم انتشرت شعب مماثلة في كل من إب وحجة وذمار. ودعماً لهذه الجهود ساهمت الصين في بناء وتجهيز المدرسة المهنية الصناعية بصنعاء، وتم افتتاحها في العام الدراسي ١٩٧٠/٦٩، وزودتها بجميع الورش والمعامل، بل وأشرفت عليها إدارة وتعليماً وتدريباً لمدة ١٧ عاماً تقريباً، ولا تزال تدعمها بالخبراء، حتى صارت في الآونة الأخيرة تضم المستوين المهني والتقني.

ولعل "مراكز التدريب الأساسية" تعد التجربة الرائدة التي أقيمت في شمال اليمن بالتعاون مع هيئة التنمية الدولية والبنك الدولي عام ١٩٧٣م، والمتمثلة في إيجاد نسق تدريبي تعليمي موجه للكبار والشباب يلبي حاجاتهم المتنوعة لممارسة الأنشطة، ويخدم المناطق الريفية والبيئات المحلية وتنميها. وقد بدأ العمل في هذه المراكز التدريبية منذ العام الدراسي ٧٩/ ١٩٨٠م، حتى وصل عددها في نهاية الثمانينيات إلى ١٢ مركزاً، وما رافق ذلك من إصدار القرارات واللوائح المنظمة لعمل تلك المراكز الأساسية، ولكنها واجهت العديد من الصعوبات التي حالت دون تفعيلها. وقد ضم معظمها إلى الهيئة العامة للتدريب المهني والتقني التي استحدثت بعد قيام الوحدة اليمنية في عام ١٩٩٣م، وبنفس الاهتمام السابق في شمال اليمن، إن لم يكن أكثر شهد التعليم الفني والتدريب المهني في جنوب اليمن بعد الاستقلال في عام ١٩٦٧م توسعاً وتطوراً

ISSN : 2410-1818

ملحوظاً في نظمه وتنظيماته، وفي مؤسساته وتخصصاته، وفي مناهجه وأساليبه، وذلك لعوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية، حيث أنشئ في عام ١٩٧٠م معهد صحي لتطوير الأيادي العاملة في الوحدات الصحية بمدينة عدن. وفي العام الذي يليه أنشئ معهد للتدريب المهني في المنصورة، ليستمر تزايد المراكز والمعاهد المهنية خلال الفترة من عام ١٩٧٢ وحتى ١٩٧٧م إلى سبعة مراكز تشتمل على مختلف التخصصات المهنية. وخلال عقد الثمانينيات وصل عدد المراكز والمعاهد المهنية التي أنشأتها وزارة التربية والتعليم وبعض الجمعيات الاجتماعية إلى ١١ مركزاً ومعهداً مهنياً (). بالإضافة إلى المراكز والمعاهد المتخصصة التي أنشأتها بعض الوزارات؛ لتلبية احتياجاتها من الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة.

ولدعم مسير التعليم الفني والتدريب المهني شكلت الحكومة "الجهاز المركزي للتعليم المهني" بهدف الإشراف على المراكز والمعاهد المهنية والتقنية، سواء التابعة لوزارة التربية والتعليم، أو التابعة لبعض الوزارات، أو الجمعيات الاجتماعية، وما يستلزمه ذلك من إصدار العديد من القرارات والقوانين واللوائح المنظمة للتعليم والتدريب المهني والتقني، والتي كان من أهم نتائجها إقرار صيغة دمج التعليم المهني بالتعليم العام النظري، التي خرج بها المؤتمر الأول للتعليم المنعقد في عام ١٩٧٥ في تجربة رائدة ربط التعليم المهني بالتعليم النظري في مرحلتي التعليم الابتدائي والإعدادي، تحت صيغة المدرسة الموحدة، ومدتها ثمان سنوات، وإعادة تكامل التعليم الثانوي بين أنواعه النظرية والمهنية ومدته أربع سنوات، ليقضي بذلك على الحدود والفواصل التقليدية، وبعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م.

أنشئت وزارة العمل والتدريب المهني واستحدث فيها قطاع للتدريب المهني ومؤسسة عامة للتعليم والتدريب المهني والتقني.

وفي العام ١٩٩٢م أُلغي قطاع التدريب المهني بالوزارة واستبدل بإنشاء الهيئة العامة للتدريب المهني، وفي عام ١٩٩٣م دمجت وزارة العمل والتدريب المهني بوزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية وأصبحت الهيئة العامة للتدريب المهني أحد الأجهزة التابعة لها، وفي عام ١٩٩٥م أعيد تنظيم الهيئة بالقرار الجمهوري رقم (٦٤)، كما صدر في العام ١٩٩٥م القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٥) الخاص بإنشاء صندوق التدريب المهني

ISSN : 2410-1818

والتقني، وصدر قرار مجلس الوزراء رقم (٦٧) في نفس العام أيضاً والخاص بتشكيل المجلس الوطني للتدريب المهني والتقني ليضم في تركيبته مختلف أطراف الإنتاج والجهات المستفيدة وذات العلاقة، وفي العام ١٩٩٧م تم إنشاء وزارة العمل والتدريب المهني وأعيد تنظيمها، كما أعيد تشكيل قطاع للتدريب المهني ليتولى مسؤولية التخطيط للتعليم والتدريب المهني والتقني، وأُبقي على الهيئة العامة للتدريب المهني والتقني لتتولى مسؤولية تنفيذ الخطط والبرامج الخاصة لهذا النوع من التعليم على المستوى الوطني. وفي عام ٢٠٠١م أنشئت وزارة التعليم الفني والتدريب المهني لتجمع شتات تلك المؤسسات تحت تنظيم وإدارة واحدة.

وفي هذا السياق يمكن إبراز المحددات القانونية للتدريب والتعليم التقني والمهني في اليمن حيث واتساقا مع ما نص علية دستور الجمهورية اليمنية في المادة (٢٩) على أن (العمل حق وشرف وضرورة لتطوير المجتمع ولكل مواطن الحق في ممارسة العمل الذي يختاره لنفسه في حدود القانون ...الخ.)

ونص المادة (٣٢) من الدستور على (أن التعليم من الأركان الأساسية لبناء المجتمع وتقدمه يسهم المجتمع مع الدولة في توفيرها)

فقد نصت المادة (٤) من القانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٦م بشأن التعليم الفني والتدريب المهني على عدد من الأهداف للتعليم الفني والتدريب المهني منها ما يلي:

- (إعداد كوادر فنية تلبي متطلبات عملية التنمية الشاملة واحتياجات سوق العمل من العمالة الوطنية.)
- (الارتقاء بالكفاءة الفنية والمهنية للعمالة اليمنية في التعامل مع التقنيات الحديثة بهدف زيادة القدرات الإنتاجية والخدمية للمنشآت لاسيما الصغيرة والأصغر والإسهام في النهوض بالاقتصاد الوطني.)

ولتوحيد الإشراف على عملية التعليم التقني والمهني نصت المادة(٦) من القانون على أن:

(تتولى الوزارة رسم وتخطيط وإدارة التعليم الفني والتدريب المهني بمختلف مجالاته وتخصصاته ومستوياته وتطوير مدخلاته ومخرجاته بما يلبي احتياجات ومتطلبات

ISSN : 2410-1818

التنمية الشاملة وسوق العمل محلياً وخارجياً من الموارد البشرية وبما يتوافق مع السياسات العامة للدولة)

كما نصت المادة (٤) من القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٩٥م بشأن صندوق التدريب المهني والتقني وتطوير المهارات على أن (يستفيد من منح الصندوق في مجال التدريب كل مستخدم أو عامل يمني يعمل لدى صاحب العمل في المجال الذي يسدد عنه الاشتراكات، ويكون تحت إدارته ...ويشمل ذلك الرجال والنساء ومن كان قيد الاختبار والتدريب.)

وخلاصة هذا التنصيص التشريعي والقانوني يمكن القول إنه لا يزال معظمه إطارا نظريا وبحاجة إلى مراجعة لمعرفة ما تنفذ منة وما لم ينفذ وما هي عوائق التنفيذ والإمكانات المطلوبة لتحويله إلى واقع عملي وليس مجرد نصوص نظرية ونعتقد أنه من مهام النقابات العمالية مراجعة هذه التشريعات والنظر بعناية في تدقيقها وبخاصة مع التوجه نحو صياغة الدستور الجديد للدولة في ظل مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل حيث يفترض أن ينص الدستور على أن التعليم حق مجاني تكفله الدولة على اعتبار أن التعليم خدمة اجتماعية

كما أن هذه النصوص تؤكد على أن التوجه نحو الأخذ بالنظام الاقتصادي الحر يفرض على الدولة وفي إطار برامج الإصلاحات الاقتصادية التخلي عن بعض وظائفها الاجتماعية كالتعليم والصحة والضمان الاجتماعي لصالح القطاع الخاص ما يعني مزيدا من الأعباء على كاهل المواطن وهو ما يؤكد حتمية مواجهة هذا التحول بالمزيد من خلق فرص العمل للمواطن والمدخل الحقيقي لذلك هو التعليم التقني والمهني كخيار استراتيجي لا مناص منه.

ثالثا: البنية المؤسسية للتدريب والتعليم التقني والمهني في اليمن

عرفت اليمن أشكالاً مختلفة من التعليم الفني والتدريب المهني بنظم وتنظيمات عدة؛ بحكم نظم التعليم المنشطرة، وكثرة نقل تجارب من هنا وهناك دون فكر واضح وتطبيقات مناسبة للبيئات الاجتماعية والطبيعية، وكثرة التغيرات التنظيمية للمشرفين على هذا النوع من التعليم والتدريب، وغيرها، حتى استقر بها المطاف بنظام

ISSN : 2410-1818

التعليم والتدريب النظامي، ونظام التعليم والتدريب المستمر. ويتضمن كل نظام عدد من التخصصات المهنية، و يتضمن كل تخصص برامج تعليمية وتدريبية في مختلف المجالات. ويمكن عرضها حسب المؤهل الذي يحصل عليه المتخرج من مؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني كما يلي:

- التعليم والتدريب النظامي: ويشمل أربعة مستويات تعليمية وتدريبية هي ():
- مستوى التدريب المهني (مستوى عامل ماهر): هو تعليم متخصص لمدة سنتين بعد مرحلة التعليم الأساسي، سواء في معاهد التدريب المهني، أو المعاهد الصناعية المهنية، ويهدف إلى تنمية مجموعة من المهارات النظرية والعملية المتكاملة المتصلة بمهنة معينة؛ بقصد إعداد العاملين لفئة المستوى الماهر، في أحد تخصصات الكهرباء، أو الإلكترونيات، أو الميكانيكا، أو التجارة. ويحق لمن أنهى متطلبات التخرج من هذا المستوى الالتحاق بالمعاهد المهنية الثانوية.
- مستوى الثانوية المهنية: وهو تعليم متخصص لمدة ثلاث سنوات بعد مرحلة التعليم الأساسي، أو سنة واحدة للحاصلين على دبلوم التدريب المهني، وذلك في أحد المعاهد الثانوية المهنية الصناعية، أو الزراعية، أو البيطرية، أو التجارية. ويهدف إلى تنمية المهارات النظرية والعملية المتكاملة في مهنة محددة؛ بغرض إعداد العاملين لفئة المستوى المهني في أحد التخصصات: الهندسة والإلكترونيات، أو الميكانيكا، أو الفنون الجملية، أو الزراعة، أو البيطرية، أو حرف الخياطة والتفصيل.
- مستوى تقني نظام سنتين (دبلوم تقني نظام سنتين): هو تعليم متخصص لمدة سنتين بعد الثانوية المهنية، أو الثانوية العامة يهدف إلى تنمية المهارات العلمية الإشرافية، والقدرة على نقل أفكار الاختصاصين إلى العاملين في فئات المستوى الماهر في أحد تخصصات: التصميم الداخلي المعماري، الهندسة المدنية، الكهرباء، الإلكترونيات، النفط والغاز، الميكانيكا، السياحة، الزراعة. ويحق لمن أنهى متطلبات التخرج الالتحاق بالتعليم التقني نظام ثلاث سنوات.
- مستوى التعليم التقني (دبلوم تقني نظام ثلاث سنوات – كليات المجتمع): وهو تعليم متخصص لمدة ثلاث سنوات بعد التعليم التقني نظام سنتين، ويهدف إلى تنمية

ISSN : 2410-1818

المهارات العلمية الإشرافية والقدرة على نقل أفكار الاختصاصين إلى العاملين في فئات المستويات المهنية الأدنى في أحد تخصصات: التصميم والحاسوب، الإدارة والتجارة، الفندقة والسياحة، الصحة، الإلكترونيات، الهندسة المعمارية، الميكانيكا، الحرف.

نظام التعليم والتدريب المستمر: وهو نظام تعليمي تدريبي داعم للمستويات التعليمية السالف ذكرها، ويؤدي إليها، أو قائمة بذاتها. وهو على هيئة دورات قصيرة تهدف إلى تنمية المعرفة العامة والمهنية وتنميتها في ضوء التطور التقني، ووفقاً لمتطلبات سوق العمل، وترقية العاملين اجتماعياً ومهنياً ويشمل هذا النظام مستويين من برامج التعليم والتدريب هما :

- برامج التعليم المستمر (الموازي): وهي برنامج تحقق نفس مستوى برنامج التعليم النظامي، وتخضع لنفس الشروط والمعايير التي نص عليها قانون التعليم المهني والتدريب المهني. وتوجه هذه البرامج للراغبين في التدريب ممن لم تتح لهم فرصة الالتحاق ببرامج التعليم والتدريب النظامي. وقد جرى العمل بهذا البرنامج كنظام تعليمي متاح في عدد من معاهد وكليات المجتمع التابعة للوزارة بشكل تجريبي من بداية العام الدراسي ٢٠٠٢ /٢٠٠٣ خلال الفترة المسائية، لمن لم تتح لهم فرصة الالتحاق بالبرامج النظامية من خلال تجزئة البرامج النظامية إلى دورات تأسيسية، ومتقدمة تختلف مدتها حسب متطلبات سوق العمل وتتساوى مدة برامج التعليم المستمر ومحتواها مع برامج التعليم النظامي لسنتين أو ثلاث سنوات بعد المرحلة الأساسية؛ لإعداد العاملين في مستوى ماهر أو مستوى مهني. وتتكون من البرامج وتخصصاتها على النحو الآتي:
- برامج التعليم المستمر(مستوى ماهر): وتتضمن تخصصات: التكييف والتبريد، لحام، كهربائي سيارات، آلات كهربائية، كهربائي أجهزة منزلية، كهربائي تمديدات كهربائية، خراطة، إلكترونيات ميكانيكا مركبات، نجارة، إلكتروني أنظمة تحكم صناعي، بناء.
- برامج التعليم المستمر (المستوى المهني): وتتضمن تخصصات: تكييف لحام، كهرباء سيارات كهرباء، آلات كهربائية، كهرباء أجهزة منزلية، كهرباء

ISSN : 2410-1818

تمديدات كهربائية، إلكتروني صيانة أجهزة راديو، ميكانيكا، مركبات، نجارة، إلكتروني، أنظمة تحكم صناعي مبرمج.

- برامج الدورات التدريبية القصيرة: وهي برامج تدريبية تنشيطية تهدف إلى رفع كفاية العاملين في سوق العمل من خلال تلبية احتياجات نوعية خاصة، أو للعاطلين عن العمل، أو للراغبين في رفع مستوياتهم المهنية، وكذا تطوير المعارف والمهارات المواكبة للتطور التقني. وتشمل برامج تدريبية لرفع كفاءة ممارسي المهنية وتلبية احتياجات نوعية العاملين في سوق العمل أو العاطلين عن العمل، وتشمل عدة مجالات تدريبية في تخصصات مختلفة هي: إدارة الفنادق والمنشئات السياحية الصغيرة والمتوسطة، إدارة المكتب الأمامي، مهارات وتقنيات المرشد السياحي، إعداد البرامج السياحية بوكالات السياحة والسفر، التسويق في صناعة الفندقة والسياحة، الإدارة المالية في الفنادق والوكالات السياحية، مساعد ميكانيكي محركات معلقة، أسس في الملاحة والاصطياد، مساعد مراقب حفظ السمك وتعليبه عام، حرف يدوية، خياطة وتفصيل تريكو، كوافير، محاسبة، سكرتارية، مشغل كمبيوتر، أسس مختبرات بيطرية، إكثار النباتات، بائع ومنسق زهور، تربية نحل، دورات أخرى في مهارات محددة(). ومن هذا المنطلق يمكن القول إن جميع مخرجات التدريب والتعليم التقني والمهني لابد أن تؤطر نفسها نقابيا في نقابات عماليه ومهنيه

ولذلك فالنقابات العمالية هي جزء أساسي من منظمات المجتمع المدني وفي الغالب تشمل مهام النقابات العمالية ما يلي:

١) المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني كونها تشمل في عضويتها اكبر شريحة اجتماعية تمثل قوة العمل الحقيقية

٢) بناء قاعدة بيانات ومعلومات عن سوق العمل بهدف تنمية الموارد البشرية واستخدامها الاستخدام الأمثل

٣) الدفاع عن مصالح أعضائها ومن ذلك المطالبة بإحلال القوى العاملة الوطنية المؤهلة محل القوى العاملة المهاجرة وفي هذا تشجيع وتحفيز للكوادر الوطنية للالتحاق بمؤسسات التعليم التقني والمهني

ISSN : 2410-1818

٤) متابعة الخريجين للاستفادة من فرص العمل المتاحة بسوق العمل
٥) التوعية بقيمة العمل وسلوكياته، وتشجيع وتنمية روح المبادرات الفردية
٦) متابعة ومراقبة تنفيذ القوانين والتشريعات ولوائح العمل بهدف توفير الرعاية العمالية للقوى العاملة بالتنسيق مع الجهات المختصة ووفقا للمعايير الدولية .
٧) إعداد الخطط لتطوير أساليب العمل والارتقاء بمستوى الأداء الوظيفي للعاملين.
٨) السعي إلى تعميم مظلة التأمينات الاجتماعية والصحية لتشمل جميع القوى العاملة في مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية.
٩) المشاركة في المؤتمرات والندوات واللقاءات المحلية والإقليمية والدولية ذات الصلة بتشغيل وتدريب وتأهيل القوى العاملة الوطنية.

وفي هذا السياق فان الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن يقوم بمساعدة الحكومة والجهات ذات العلاقة في وضع برامج التدريب والتعليم التقني والمهني وفي نفس الوقت يسخر الاتحاد علاقته مع المنظمات الدولية والمانحة في سبيل رفع وتطوير المهارات التي تتطلب من القوى العاملة اكتساب مهارات معينة من أجل أن تقوم بمهامها على أكمل وجه في عملية التوعية والتدريب والتأهيل والمشاركة في وضع السياسات التنفيذية والخطط التي تقوم بها الدولة.

المبحث الثالث : علاقة التدريب والتعليم التقني والمهني بسوق العمل

يؤدي التقدم المعرفي والتقني، في ظل اقتصاد معرفي معولم إلى تغيرات في تركيب القوى العاملة وخصائصها، وفي أسلوب تنظيم العمل، ومستوى المهارات المطلوبة، ، حيث يؤدي تحول المعرفة إلى عامل الإنتاج الرئيس، إلى تزايد التغيرات البنيوية في تركيب العمالة، وفي مفهوم العمل ومجالاته، وفي مستوي مهاراتها؛ وما يترتب على ذلك من اختفاء مهن تقليدية، وظهور مهن جديدة لم تكن معروفة من جهة، وتزايد الطلب على العمالة المؤهلة والماهرة من جهة ثانية؛ ()، وهذه أمور تدفع بالقوى العاملة على مختلف مستوياتها إلى ضرورة تنمية معارفهم ومهاراتهم، ()ثم إن تغير خصائص القوى العاملة بصورة مستمرة يفرض على كل عامل أن يعلم نفسه بنفسه في الوسط الذي يعمل فيه حتى يكون قادراً على ():

ISSN : 2410-1818

إتقان العمل خارج حدود الزمان والمكان، والقدرة على إدارة العمل في أي بيئة. وبالتالي فان ربط التعليم بسوق العمل يعني وجوب أن ينجح التعليم في ترسيخ الخبرات الأساسية ودعمها في إنسان المستقبل و يجب أن تراجع المقررات الدراسية في مختلف مراحل التعليم لإزالة ما علق بها من حشو وتكرار. ويجب إدخال البعد المستقبلي في العملية التعليمية، بما يحقق أهداف التعليم وفي هذا السياق.

ظلت أهداف التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن غير واضحة تتغير وتتعدل، تبعاً لرؤية القائمين عليه، حتى استقرت طبقاً لما أقره قانون التعليم المهني والتدريب المهني في كونه يهدف إلى:

- إعداد كوادر فنية (تقنية) تلبي متطلبات عملية التنمية الشاملة واحتياجات سوق العمل من القوى العاملة الوطنية.
- الارتقاء بالكفاءة المهنية والمهنية للعمالة اليمنية في التعامل مع التقنيات الحديثة بهدف زيادة القدرات الإنتاجية والخدمية للمنشأة لاسيما الصغيرة والأصغر منها والإسهام في النهوض بالاقتصاد الوطني.
- ترسيخ مبدأ مشاركة القطاعات الاقتصادية (عام، خاص، مختلط) والمجتمع المدني في تخطيط وتمويل وإدارة وتطوير وتنفيذ برامج التعليم والتدريب المهني .
- توسيع شبكة مؤسسات التعليم والتدريب المهني على المستوى الوطني وتوسيع مجالاته وأنماطه بما يرفع من كفاءة القوى العاملة ويعزز من فرص التشغيل ويحد من البطالة والفقر.
- ترسيخ قيم العمل والوعي بالالتزام بقواعد الصحة والسلامة المهنية والمحافظة على البيئة في المؤسسات التعليمية والتدريبية ومواقع العمل والإنتاج.
- العمل على تعزيز العلاقة بين المؤسسات التعليمية والتدريبية ومواقع العمل والإنتاج بما يخدم تهيئة مخرجاته للحياة العملية وتعزز من فرص حصولهم على العمل.
- تطوير التعليم (التقني) والتدريب المهني في مختلف المجالات المهنية، وترسيخ الوعي بمبدأ التعلم مدى الحياة في أوساط مختلف شرائح القوى العاملة.
- تفعيل دور القطاع الخاص والأهلي في مجال التعليم التقني والتدريب المهني.

ISSN : 2410-1818

- توفير فرص التعليم التقني وفرص التدريب المهني للمرأة، بما يتناسب مع قدراتها ويسهم في تنمية مهاراتها.

وهنا نستطيع القول إن الغاية الأساسية للتعليم بشكل عام وللتدريب والتعليم التقني والمهني بشكل خاص هي تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال الارتقاء بالموارد البشرية بحيث تتلاءم مخرجات التعليم مع سوق العمل وترتبط معها بعلاقة إيجابية جاذبة ومحفزة للإنتاج والخطورة تتمثل عندما تكون هذه العلاقة سلبية طاردة وهذا هو الوضع القائم في اليمن حيث انعكست الأوضاع السياسية التي مرت بها اليمن وخاصة منذ إعادة تحقيق الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م سلبا على الأوضاع الاقتصادية وهذا الوضع المتأزم أثر بدورة سلبا على واقع التعليم بكافة مراحله ومستوياته وأنواعه حيث أصبح بمثابة المتغير التابع الذي يتأثر سلبا بالواقع السائد بدلا من أن يكون المتغير المستقل الذي يؤثر إيجابا في العملية التنموية بشكل عام وإذا كان التعليم العام والجامعي يسير باتجاه التوسع الكمي من حيث زيادة عدد مدخلاته من الطلاب وكذا التوسع في إعداد المنشآت التعليمية فان التدريب والتعليم التقني والمهني لا يشهد توسعا كميا ولا كيفيا كما هو واضح من عدد الملتحقين به إضافة إلى عدد المنشآت التعليمية والتدريبية وبالتأكيد لن يكون بأحسن حالا من التعليم العام والجامعي وفي هذا السياق نشير إلى أن عملية التحول الليبرالي في اليمن نحو الأخذ بنظام التعددية السياسية والحزبية فرض الأخذ بنموذج التعددية الاقتصادية القائمة على حرية التعدد في النشاط الاقتصادي أو ما يسمى بالحرية الاقتصادية في الوقت الذي لم ترسم سياسة اقتصادية قادرة على مواجهة آثار وتداعيات تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية وفقا لرؤية وشروط المؤسسات الدولية المانحة ومنها رفع الدعم عن السلع الأساسية والمشتقات النفطية والذي لا يزال يشكل ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي- وقد أوصى صندوق النقد الدولي الحكومة اليمنية بإصلاح نظام الدعم لرفع مستوى الكفاءة في قطاع الطاقة وتوسيع نطاق شبكة الأمان الاجتماعي وقد أدى تنفيذ الحكومة لسلسلة من برامج الإصلاحات الاقتصادية إلى تخلى الدولة عن معظم وظائفها في المجال الاقتصادي والاجتماعي لصالح القطاع الخاص ما أدى إلى بروز مشاكل اجتماعية

ISSN : 2410-1818

عديدة منها اتساع دائرة الفقر والبطالة وانقراض الطبقة الوسطى التى تمثل الحامل الاجتماعي للتطور

وتأسيسا على ذلك فإن واقع التنمية البشرية في اليمن بحسب التقرير الوطني الرابع الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، يشير إلى ارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب من خلال ارتفاع أعداد الشباب الباحثين عن العمل سنويا، وعجز النمو الاقتصادي في الإسهام بشكل فوري وتلقائي في خلق فرص العمل، وشحة وندرة الإمكانيات التمويلية اللازمة لتنفيذ برامج تمويل المشاريع الصغيرة والأصغر، بالإضافة إلى التدني الشديد في عملية التأهيل التقني والمهني للشباب على نحو أفقدهم الفرص الممكنة في سوق العمل وخاصة الخارجية، إضافة إلى ضعف التنسيق بين مدخلات ومخرجات التعليم واحتياجات المجتمع وبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية من القوى العاملة. ولذلك تضاعف معدّل البطالة في صفوف الشباب باليمن ليصل إلى ٦٠٪ .من حجم البطالة المقدر ب٣٥٪ من القوى العاملة.

وتعترف الحكومة اليمنية بعدد من الصعوبات القائمة في الوضع الاقتصادي؛ والتي من أبرزها: عدم تجاوز معدل النمو الحقيقي المتوقع للناتج ٣.٥٪، في ظل تضخم نسبته ٧٪ ونمو السكان بنسبة ٣٪. واستناداً إلى عدد من التقديرات الحكومية، فقد أدى تدني نمو الناتج المحلي - بفعل عدم استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية- إلى محدودية فرص العمل الجديدة، ، مما يجعل نسبة البطالة المتوقعة عند مستوياتها المرتفعة أي ما بين ٣٠ و٣٥٪ من قوة العمل، خصوصاً مع الأخذ في الاعتبار ارتفاع معدل نمو عرض قوة العمل إلى نحو ٤٪، وتشير التقارير إلى ضرورة توفير أكثر من ٢٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً لاستيعاب هذه الأعداد والحفاظ على معدّل البطالة عند مستواه الحالي. وفي ظل الأوضاع الحالية يصعب توفير هذا العدد من فرص العمل حتى على مدى عشرين عاما.

وبالمقابل كشفت التقارير عن ارتفاع نسبة الفقر في اليمن إلى ٥٤.٥٪ من مجموع السكان الذين يزيد عددهم على ٢٤ مليون نسمة .

وقد تضمنت الاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني ٢٠٠٥ /٢٠١٤م على عدة محاور رئيسية منها ربط سوق العمل وإشراك قطاع الأعمال بالتعليم الفني

ISSN : 2410-1818

والتدريب المهني إلى جانب تطوير القدرات المؤسسية، حيث احتوت الاستراتيجية على تصور لإنشاء (٢١٩) معهداً يتوزّعون بين (١٣٧) معهداً مهنياً، و(٨٢) معهداً تقنياً، إضافة إلى إطار سياسات التمويل من الدول المانحة ومؤسسات التمويل التي ستعمل على دعم المعاهد المتخصصة، مع تطوير القدرات الخاصة بالمؤسسات التدريبية من خلال رفع الطاقة الاستيعابية لتصل إلى (١٥٪).

وتشير الإحصائيات الرسمية إلى ان عدد المعاهد الموجودة ٧٩ معهداً وسبع كليات مجتمع تضم ٩٣ تخصصاً إلى جانب ٤٨ معهداً جديداً جارياً العمل فيها، وكذلك ١٢ كلية مجتمع جديدة وهذه في مجملها ستستوعب مستقبلاً من ٨٠ ألفاً إلى ٩٠ ألف طالب أما ما يخص الطاقة الاستيعابية والتي حددتها الاستراتيجية بـ(١٥٪) فقد لعبت مجمل الظروف التي مرت بها البلاد خلال السنتين الماضيتين في إحداث مسار غير مناسب مع الأهداف المحددة بالنسبة للملتحقين في هذا النوع الهام من التعليم والتي لم تصل إلا إلى (٣,٤٪) مما حددته الاستراتيجية.

ويبدو أن التعليم الفني والتدريب المهني، ومن واقعه الحالي أنه في وضع لا يمكنه الاستجابة الفاعلة لاحتياجات سوق العمل وخطط التنمية من العمالة الماهرة والتقنية من حيث الكم والكيف، وغير قادر على متابعة الجديد في هذه الاحتياجات، والوفاء بها.

ومن جهة أخرى يتضح من بيئة الاقتصاد اليمني، ومسارات تطوره، ومدى حاجته للأيدي العاملة الماهرة والتقنية أنه في وضعية لا تدفعه كثيراً أو تجبره على استيعاب كل مخرجات التعليم المهني والتقني واستثمار مهارتهم. وكذا عدم اهتمام الحكومة بمخرجات التعليم الفني والتقني والتدريب المهني، من حيث توفير الوظائف بالمقارنة مع عدد الخريجين المتزايد كل عام وكذلك في توفير فرص عمل لاستيعاب الخريجين مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة بينهم ().

وعلى ذلك فالنتيجة المنطقية لمعطيات الواقع تشير إلى أن دوافع ومحركات التنسيق بين التعليم المهني والتقني وسوق العمل ضعيفة، حتى وإن وجدت أشكال من اللقاءات بين الجانبين، أو التعاون والتنسيق المشترك؛ فإنه لا يتعدى المستوى الرسمي السياسي والدعائي في غالب الأحوال.

ISSN : 2410-1818

ومع ذلك تبذل وزارة التعليم الفني والتدريب المهني جهوداً جبارة للتنسيق والتعاون مع القطاعات العامة والخاصة والأهلية لإيجاد شراكة فاعلة مع سوق العمل تقوم علي:

- إشراك القطاع الخاص وسوق العمل في تطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني تجسيداً لمبدأ الشراكة والتعاون مع القطاع الخاص وسوق العمل.
- إشراك القطاع الخاص وسوق العمل في تقييم مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني سعياً نحو تطوير وترسيخ آليات ومعايير تضمن جودة تلك المخرجات وملاءمتها لتلبية احتياجات سوق العمل لاسيما من الناحية النوعية.
- توثيق الارتباط بين المؤسسات التدريبية وسوق العمل.
- توفير فرص عمل للخريجين حيث تشكل عملية المشاركة فرصة للمنشآت للتعرف على الخريجين واستقطاب الأفضل لتوظيفهم.
- ومن جهة أخرى حققت الوزارة تقدماً ملموساً مع الغرف الصناعية والتجارية، والجمعيات الحرفية والمهنية خلال السنوات الثلاث المنصرمة حيث تم ():
- التنسيق مع الغرف التجارية والصناعية من خلال مكاتب الوزارة كحصيلة وثمرة للسنوات السابقة من التواصل بهدف تعزيز مبدأ اللامركزية وتعميقاً وتجسيداً لها.
- الاهتمام بعقد اللقاءات التمهيدية للمشاركين من القطاع الخاص في مقرات الغرف التجارية والصناعية .
- حث قيادات الغرف التجارية على ضرورة المتابعة والإشراف المباشر، وأن تكون حلقة الوصل بين القطاع الخاص ووزارة التعليم الفني والتدريب المهني.

وفي هذا السياق يقوم صندوق التدريب المهني والتقني وتطوير المهارات في إقامة العديد من الدورات التدريبية في العديد من المحافظات من خلال فروع الصندوق في هذه المحافظات.

المبحث الرابع : عوائق التدريب والتعليم التقني والمهني في اليمن

ما يتعلق بالوضع التعليمي في اليمن فهو من حيث الكيف أو النوعية لا يزال في وضع متدني ما يعني عدم قدرته على تلبية متطلبات التنمية، ومخرجاته لا تواكب الحاضر فضلا عن المستقبل وما يفرضه من تطورات بفعل الثورة التكنولوجية.

ISSN : 2410-1818

وفي هذا السياق ارتفعت موازنة وزارة التعليم الفني والتدريب المهني من ٦ مليار و٦٥٧ مليون ريال لعام ٢٠١٠م إلى ١٤ مليار و٨٣٧ مليون ريال في موازنة عام ٢٠١٤م.

ومع ذلك فان هذا المستوى المؤسسي من التعليم التقني والمهني في اليمن مازال يتصف بضعف البنية التحتية وتواضع تجهيزاته، وتقادم البعض منها، ومحدودية مستوى التأهيل لهيئاته التعليمية مع عدم الاهتمام الكافي بتدريس اللغة الإنجليزية، واعتبارها من المتطلبات إلى جانب ضعف استخدام مهارات الحاسوب .

ويمكن إيجاز أهم عوائق التدريب والتعليم التقني والمهني في اليمن بما يلي:

١) عدم ملاءمة البرامج التعليمية لاحتياجات التنمية وفرص العمل وعدم فاعليتها حيث إن هناك خلل بين مخرجات عملية التعليم والتدريب المهني واحتياجات التنمية. وغلبة الجانب النظري مع أن الجانب النظري مطلوب لإعداد طالب التعليم التقني ليكتسب ثقافة عامة كمتطلبات دراسية ويفترض أن يكون في حدود ٢٠٪ فيما تكون المقررات الدراسية التطبيقية بنسبة ٨٠٪.

٢) لا يمثل التعليم والتدريب المهني الخيار الأول بالنسبة للطالب ناهيك عن الفصل القسري بين التعليم الأكاديمي والتعليم المهني.

٣) الإحساس بالدونية لدى الطلاب بالمقارنة مع أقرانهم في التعليم الأكاديمي، وأيضا النظرة الدونية من قبل الدولة في التعامل مع التعليم التقني والمهني .

٤) عدم شعور الطلاب بالرضا عن التعليم والتدريب الذي يتلقونه.

٥) الصعوبة في الانتقال الأفقي والعمودي بين مسارات التعليم الثانوي والتعليم العالي.

٦) ضعف التعاون بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني ومؤسسات العمل.

٧) ضعف عملية التمويل حيث يعاني التعليم والتدريب المهني من نقص الموارد ويعتبر موضوع تمويله مسؤولية جماعية تشترك فيها الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص.

٨) عدم تخصيص منح داخلية للمتفوقين من خريجي هذه المؤسسات وذلك للدراسة بالجامعات اليمنية إلى جانب الابتعاث الخارجي لسد فجوه التخصصات النوعية النادرة .

وخلاصة القول هي أن وزارة التعليم الفني والتدريب المهني بحاجة إلى الارتقاء بدورها من وضعية الدور الثانوي أو المكمل لوزارات التعليم الأخرى إلى الدور الأساسي

ISSN : 2410-1818

والمحوري كحاجة وضرورة مجتمعية بل إن دورها في المرحلة الراهنة ربما يكون هو المعادل الموضوعي لتحقيق التوازن الوظيفي في مجال العمل العام والذي يعاني من التضخم الإداري مع غياب الكادر التقني والمهني حيث تؤكد الإحصاءات أنه على الرغم من الزيادة المتنامية في إعداد الملتحقين في المستويين المهني والتقني إلا أن مستوى التمثيل لكل منهما ما زال ضعيفاً قياساً بالملتحقين في التعليم الثانوي العام والتعليم الجامعي. وهذا يوضح حجم فجوة الالتحاق بين التعليم التقني والتعليم الجامعي والجهد المطلوب تعبئته لخلق توازن مقبول في الفترة القادمة.

إضافة إلى أن ضآلة تمثيل الإناث في التعليم المهني والتقني يعكس عدم التوازن في النوع الاجتماعي، الأمر الذي يتطلب تذليل المعوقات الاجتماعية التي تحول دون الارتقاء بمستوى إدماج الإناث بهذا التعليم والتوسع في التخصصات الملائمة لتكوينها ولخصوصيتها مثل: الصناعات "الالكترونية" وتقنية المعلومات والاتصالات والحاسوب... وغيرها من التخصصات الحديثة التي يحتاجها قطاع العمل، ومعالجة ظاهرة النقص في مشاركة المرأة في التنمية الشاملة وفق القيم والثقافة الاجتماعية السائدة.

ويلاحظ تزايد أعداد الملتحقين في التعليم المهني الصناعي والتعليم الثانوي التجاري والتعليم التقني إلا أن التعليم الزراعي الذي غالباً ما يصاحب النشاط الصناعي ويتداخل مع نشاطات أخرى، مازالت برامجه تقليدية دون تجديد، مما أفقد علاقته بسوق العمل وعزوف الطلاب عن الالتحاق به.

نتائج الدراسة :

١) على الرغم من أن نشأة التعليم التقني والمهني في اليمن تعود إلى منتصف القرن العشرين تقريبا إلا أن هذا النوع من التعليم لم يحظى بالاهتمام في مرحلة ما بعد قيام الثورة اليمنية حيث تم التركيز على نظام التعليم العام والجامعي والهدف هو الحصول على الوظيفة الإدارية مع غياب التركيز على الوظيفة المهنية .

٢) لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الإطار القانوني للتعليم التقني والمهني وبين الأطر المؤسسية القائمة عليه والمنبثقة عنه .

ISSN : 2410-1818

٣) عدم وجود توازن بين مدخلات ومخرجات العملية التعليمية بشكل عام من جانب وبين مدخلات التعليم التقني والمهني ومتطلبات التنمية من جانب آخر .

٤) تتعدد عوائق التعليم التقني والمهني في اليمن بصورة تعكس غياب الرؤية الاستراتيجية لأهمية هذا النوع من التعليم الوسطى والعالي كشريان حيوي لعملية التنمية .

٥) يربط المانحون والداعمون الإقليميون والدوليون لليمن بين تحقيق أهداف التنمية والاهتمام بالتعليم التقني والمهني ما يؤكد أهمية التعليم التقني والمهني من جانب وحتمية الاستفادة من هذا الدعم وتثميره لتحقيق التنمية على أسس صحيحة وراسخة.

٦) يمتاز المجتمع اليمني بأنه مجتمع مهني وحرفي إنتاجي منذ القدم ولذلك يستطيع الإنسان اليمني اكتساب أي مهنة وإتقانها بمجرد الاحتكاك واكتساب الخبرة وهذا عنصر هام وداعم لنجاح عملية التدريب والتعليم التقني والمهني بصورته العلمية المعاصرة .

المقترحات :

في هذا السياق تقترح الدراسة وبشكل خاص تطوير التدريب والتعليم التقني والمهني في اليمن بإنشاء معاهد وكليات مجتمع جديدة بعد دراسة الجدوى لمستوياتها وأنواعها ، وتعمل على إيجاد التوازن بين الحضر والريف، وبين الذكور والإناث مع خلق تنافس بين المؤسسات التعليمية والتدريبية القديمة والجديدة، العامة والخاصة وفتح برامج للإعداد والتأهيل المستمر لمدرسي ومدربي التعليم التقني والمهني في إطار الجامعات اليمنية وتوفير منح داخلية وخارجية للمتفوقين من الطلاب لسد الحاجة من التخصصات النوعية والنادرة.. وجعل التعليم التقني والتدريب المهني يستجيب لاحتياجات المرأة والمتسربين من التعليم العام وذوي الاحتياجات الخاصة والراغبين في تطوير مهاراتهم من أصحاب الحرف المكتسبة بالخبرة، وكذلك وضع آليات تحقق التميز في الأداء بين المعاهد التقنية والمهنية من خلال تقديم الحوافز المادية والمعنوية، وأيضاً تنمية وتحفيز الميول لدى الخريجين نحو العمل المنتج وروح المبادرة والابتكار وتعزيز الثقة لديهم بتكوين مشروعات خاصة بهم، ووضع التعليم التقني والمهني

ISSN : 2410-1818

الأهلي أو الخاص تحت إشراف دقيق ومتابعته بصورة مستمرة لضمان النوعية مع تفعيل آليات منح التراخيص في ضوء معايير محددة .

ويؤكد الخبراء ضرورة تأسيس نظام معلومات خاص بفرص العمل وتطوير الروابط مع شركات التوظيف وتعزيز الشراكة بين مؤسسات التدريب وقطاعات الإنتاج، ومراجعة التشريعات والنظم الإدارية كي تتلاءم مع التطورات الآنية والمستقبلية وتطبيق شروط الجودة والاعتماد والأكاديمي في مؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني بما يضمن حداً مقبولاً لنوعية الخدمات المقدمة .

وعلى ضوء ذلك فإن آفاق التطور المستقبلي للتدريب والتعليم التقني والمهني في اليمن تتطلب اتخاذ جملة من الإجراءات الذاتية والموضوعية بالتوازي مع ما سبق ومن أبرزها ما يلي :

١) تطوير وتحديث مناهج التعليم التقني والمهني ومؤسساته.
٢) استحداث تخصصات جديدة تواكب متطلبات سوق العمل داخليا وخارجيا والتطورات المتسارعة في المعارف التقنية والمناهج وبما يتوافق مع متطلبات النظام الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع اليمني.
٣) ضرورة تفعيل الشراكة بين المعاهد المهنية والقطاع الخاص .
٤) القيام بدراسات دورية لمراقبة التغييرات في فرص العمل وربط المناهج الدراسية بواقع العمل ومتطلبات التنمية .
٥) تحديث الأجهزة والمعدات الفنية والتقنية لمواكبة التطور التكنولوجي وتوفير الخامات والمواد التدريبية التي يحتاجها خريجي المعاهد والكليات المهنية.
٦) توحيد مفردات المناهج الدراسية بين كافة مؤسسات التعليم التقني والمهني .
٧) تعزيز مهارات وكفاءات الخريجين وتشجيع مخرجات المعاهد المهنية والتقنية وبخاصة الحاصلين على معدلات عالية لمواصلة الدراسة الجامعية .
٨) استحداث تخصصات ومهن غير تقليدية للفتيات بما يعزز مشاركتهن في مجالات التنمية المجتمعية .
٩) توسيع وتفعيل دور وسائل الإعلام بأشكالها وتخصصاتها في توعية المجتمع بأهمية هذا النوع من التعليم ودوره في تحسين الوضع الاجتماعي للأسرة والمجتمع.

ISSN : 2410-1818

١٠) التجسير بين المعاهد التقنية والمهنية والكليات الأكاديمية أو التعليم العالي.
١١) استحداث بنك لتقديم القروض الميسرة لمخرجات المعاهد للحد من الفقر والبطالة بين الخريجين و تفعيل صندوق التدريب المهني وتطوير المهارات إضافة إلى تعزيز دور المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني في دعم وتحفيز الخريجين على القيام بدورهم التنموي مع أهمية توثيق الصلة بسوق العمل والقطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة .
١٢) إزالة التكرار والتشابه في التخصصات في المعاهد التقنية والمهنية والذي يؤدي إلى تكرار مخرجاتها وغياب تخصصات نوعية أخرى .

المراجع:

الكتب :

١) عبدالله البردوني . اليمن الجمهوري . دار الأندلس للطباعة والنشر . صنعاء . ط٥ ١٩٩٧.
٢) مالكو لم اديشيا: أبعاد التعليم الدولي، والفرص المتاحة، وعلاقة العمل في إطار النظام الاقتصادي الجديد في بيكاس سانيال، التعليم العالي والنظام الدولي الجديد، ترجمة ونشر مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض ١٩٨٧م
٣) محمد الصيرفي، المدربون والمتدربون وأساليب التدريب، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن ٢٠٠٩م
٤) محمد إبراهيم كاظم اتجاهات في التعليم الشعبي، القاهرة، دار الأنجلو المصرية ١٩٨٦م

الدراسات والبحوث العلمية :

٥) انتصار محسن الصلوي، آليات تنمية الموارد البشرية في اليمن، دراسة سوسولوجية لواقع مؤسسات التعليم التقني والمهني تعز نموذجاً، رسالة دكتوراة، ٢٠٠٧م
٦) حمود شرف الدين، أزمة التشغيل وبطالة حاملي الشهادات في اليمن، حولية كلية الآداب، جامعة تعز، العدد ٢ ٢٠١٢م

ISSN : 2410-1818

٧) حمود السياني، تطوير التعليم الثانوي لمقابلة احتياجات التمنية الشاملة في الجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراه١٩٩٩.
٨) عبد الملك حسن محمد مزارق، دور التعليم الفني والمهني في الحد من الفقر والبطالة / دراسة تحليلية تطبيقية على محافظة الحديدة / رسالة ماجستير ٢٠١٢م
٩) عبد الملك حسن محمد مزارق، دور التعليم الفني والمهني في الحد من الفقر والبطالة / دراسة تحليلية تطبيقية على محافظة الحديدة / رسالة ماجستير ٢٠١٢م
١٠) عبد الرزاق الهدواني، الإدماج والتمكين لخريجي المعاهد المهنية والتقنية مقاربة سوسيولوجية ميدانية في مدنية تعز، رسالة ماجستير٢٠٠٧م .
١١) مازلين مقبل آثار الإصلاحات الاقتصادية على قطاع التعليم التقني والتدريب المهنية في الجمهورية اليمنية ١٩٩٥- ٢٠٠٥ . رسالة ماجستير٢٠٠٧م.

الدوريات والتقارير :

١٢) التقرير الوطني الرابع للتنمية البشرية في اليمن وزارة التخطيط والتعاون الدولي٢٠١٣م
١٣) أفراح ذمران: عمل المرأة في الدولة اليمنية الحديثة، مجلة دراسات اجتماعية، العدد الرابع، السنة الأولى ٢٠٠٩م
١٤) إدوارد شتينمول (٢٠٠٢): الاقتصاد المعتمد على المعرفة وارتباطها بتكنولوجيا المعلومات، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد١٧١، مارس٢٠٠٢م
١٥) اتفاقية التعليم التقني والمهني، المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو).
١٦) وزارة التعليم المهني والتدريب المهني التقرير السنوي لعام، ٢٠٠٦م
١٧) تقرير البنك الدولي التعليم التقني والتدريب المهني وعلاقته بسوق العمل٢٠٠٤م.
١٨) تقرير منظمة اليونسكو توجيه التعليم التقني والتدريب المهني نحو التنمية المستدامة، اليونيفول المركز الدولي(٢٠٠٦)م.

ISSN : 2410-1818

١٩) تقرير منظمة العمل الدولية تطوير سياسات وبرامج التعليم الفني والتدريب المهني لمواكبة احتياجات سوق العمل وفقاً للمستجدات الحديثة٢٠٠٨م.
٢٠) تقرير الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠١٣م
٢١) تقرير المجلس الأعلى لتخطيط التعليم (مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله - وأنواعه المختلفة ٢٠١٠/٢٠١١م
٢٢) تقرير المجلس الأعلى لتخطيط التعليم الجمهورية اليمنية ٢٠١٢م
٢٣) صحيفة الجمهورية العدد١٦٠٣٨
٢٤) صحيفة ٢٦ سبتمبر العدد١٦٦٢
٢٥) عبد الله بو بطانة، سياسة التغير والنمو في مجال التعليم العالي، المجلة العربية للتعليم العالي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، العدد الأول، ١٩٩٥م
٢٦) علي أحمد سيد علي دور منظمات أصحاب الأعمال في تضييق الفجوة القائمة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل، الندوة القومية التي عقدتها منظمة العمل العربية في القاهرة من ٩- ١١نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٩.
٢٧) منشورات منظمة العمل العربية ٢٠٠٨م.
٢٨) مدونة الصحفي محمد العبسي الإلكترونية
٢٩) وزارة التعليم المهني التقرير السنوي لعام٢٠٠٧_
٣٠) وزارة التعليم الفني والتدريب المهني ٢٠٠٨م _
٣١) وزارة التخطيط والتعاون الدولي (٢٠٠٦) مشروع الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٦/٢٠١٠_

تشريعات وقوانين :

٣٢) دستور الجمهورية اليمنية.
٣٣) قانون التعليم الفني والتقني رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٦م.
٣٤) قانون العمل رقم(٥) لسنة ١٩٩٥م.
٣٥) قانون الجمعيات والمنظمات الأهلية رقم(١) لسنة ٢٠٠١م.

ISSN : 2410-1818

٣٦) قانون رقم (١٥) لسنة ١٩٩٥م بشأن صندوق التدريب المهني والتقني وتطوير المهارات .

٣٧) قانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٢م بشأن تنظيم النقابات العمالية.

المراجع الإنجليزية:

1) Association, Workforce Development Policy Forum - Dearborn USA. Nov 2000.
2) Theo Reubsat, Early Identification of skills needs in Europe, University of Flensburg, Deutchland, May 2003.
3) Accreditation Board for Engineering and Technology, Rules and Re
4) Unesco, World education report2000,The right to education .Towards education 5for all throughout life,paris,2000.